

## مؤتمر شرم الشيخ لدعم وتنمية الاقتصاد المصري شرم الشيخ، ١٣ - ١٥ آذار/مارس ٢٠١٥

حسن أبو طالب(\*)

باحث مصري، ورئيس تحرير مجلة «أكتوبر».

كما شارك في المؤتمر عدد كبير من المدراء التنفيذيين للعديد من الشركات العالمية الكبرى المتخصصة في مجالات الطاقة التقليدية والمتجددة والتعدين وبناء شبكات الطرق والسكك الحديدية والاتصالات والزراعة والصناعات الغذائية.

تعود فكرة المؤتمر إلى دعوة أطلقها العاهل السعودي الراحل الملك عبد الله بن عبد العزيز في شهر حزيران/يونيو عام ٢٠١٤ عقب أيام من انتخاب عبد الفتاح السيسي رئيساً لمصر، بعقد مؤتمر للمانحين في شهر تشرين الأول/أكتوبر من العام نفسه، وتحدد الهدف من المؤتمر آنذاك في تقديم مساعدات ومنح لمصر لمساعدتها في تجاوز الأزمة الاقتصادية الطاحنة التي كانت تعصف بالبلاد. وقد لاقت الدعوة ترحيباً من الدول العربية خاصة دول مجلس التعاون الخليجي، غير أن الحكومة المصرية رأت تغيير طبيعة الدعوة من مؤتمر للمانحين إلى تنظيم مؤتمر اقتصادي عالمي تطرح مصر من خلاله رؤيتها الاقتصادية الاستراتيجية،

على مدى ثلاثة أيام من ١٣ إلى ١٥ آذار/مارس ٢٠١٥ عُقد في مدينة شرم الشيخ جنوب سيناء مؤتمر دعم وتنمية الاقتصاد المصري. شارك فيه عدد كبير من قادة الدول، وممثلون لمؤسسات اقتصادية دولية وشركات عالمية ومستثمرون من ٩٠ دولة، بينهم ٢٤ دولة جاء تمثيلها من خلال قادتها من ملوك وأمراء ورؤساء الدول ورؤساء الوزراء وممثلين لهيئات تشريعية في بلدانهم. ومن أبرز القادة الذين شاركوا في المؤتمر أمير الكويت الشيخ صباح الاحمد والعاهل الأردني عبد الله الثاني والرئيس السوداني عمر البشير والأمير مقرن ولي عهد الملكة السعودية والشيخ محمد بن راشد نائب رئيس دولة الإمارات وحاكم دبي، ورئيس دولة مالي ورئيس وزراء لبنان ورئيس وزراء إثيوبيا ورئيس وزراء إيطاليا وجون كيري وزير الخارجية الأمريكي ووزير التجارة الإسباني والمدير التنفيذي للبنك الدولي سيري موليانى.

موازنة الدولة، كما عمل البنك المركزي على القضاء على سوق الصرف الموازية وضبط العمل بسوق الصرف الأجنبي، إضافة إلى مجموعة إجراءات ساعدت على تسهيل الأعمال لاسيما الصغيرة وتشجيع القطاع الخاص على ضخ استثماراته في المشروعات القومية الكبرى. وكذلك إصدار حزمة من التشريعات وتعديلات القوانين من أجل توفير بيئة عمل مناسبة لمناخ الاستثمار، منها قوانين جديدة مثل قانون التعدين وقانون تمويل المشروعات الصغيرة وآخر للطاقة المتجددة والمناطق الاقتصادية الخاصة. وكذلك إجراء تعديلات جوهرية في قوانين الاستثمار وسوق رأس المال. كما قامت الحكومة المصرية من أجل اكتساب ثقة المستثمرين بسداد ديون الحكومة للشركات الأجنبية خاصة في قطاع الطاقة، وتسوية المنازعات مع المستثمرين من خلال آليتين؛ وهما اللجنة الوزارية لفض منازعات الاستثمار برئاسة وزير العدل وبأمانة فنية لدى وزير الاستثمار، وتم عرض نحو ٣٦٠ منازعة على اللجنة خلال الأشهر الستة السابقة على المؤتمر وتم حل نحو ٢٥٠ منازعة، والآلية الثانية هي لجنة فض منازعات عقود الاستثمار برئاسة رئيس مجلس الوزراء، وتم حل العديد من المنازعات الكبيرة، التي كانت ستكلف الدولة المصرية مليارات الدولارات، إذا لجأ المستثمرون إلى التحكيم الدولي.

تضمن المؤتمر عدداً كبيراً من الأنشطة وورش العمل وصلت إلى أكثر من ٢٥ ورشة عمل مختلفة، شارك فيها مصريون وعرب وأجانب، استهدفت شرح التعديلات التي جرت على القوانين ذات الصلة بتنظيم عمل الاستثمارات وفض المنازعات وتطوير

وفرص الاستثمارات المتاحة، وشرح برنامج الحكومة الإصلاحي المتضمن تقديم حوافز للمستثمرين تتمثل في تيسير الإجراءات وإزالة المعوقات البيروقراطية والتشريعية أمام الاستثمارات، والتزام الحكومة بتطوير البنية التحتية في القطاعات الرئيسية المختلفة وخاصة في قطاعي الطاقة والنقل.

وقد تحدد منتصف آذار/مارس كأفضل توقيت يتيح ضمان مشاركة أكبر عدد من المستثمرين ويحقق أكبر مشاركة ممكنة من الدول. وتشكلت لهذا الغرض لجنة برئاسة رئيس الوزراء المصري إبراهيم محلب شارك فيها كل من سلطان أحمد الجابر وزير الدولة الإماراتي، وإبراهيم العساف وزير المالية السعودي وممثلون من وزارتي التعاون الدولي والاستثمار المصريتين، وأسند تنظيم المؤتمر إلى إحدى الشركات العالمية المتخصصة في تنظيم هذا النوع من المؤتمرات، وتحملت كل من السعودية والإمارات تكاليف الدعوة والتنظيم. وشارك وزراء من دولة الكويت في جهود جذب الشركات وكبار المستثمرين للمشاركة في المؤتمر.

وتمهيداً لعقد المؤتمر وإثباتاً لجدية الحكومة المصرية تم وضع استراتيجية للإصلاح الاقتصادي وفقاً للاحتياجات والظروف المصرية وبدون مشاركة من أي جهة أو مؤسسة دولية، وتضمنت عدة محاور من بينها خفض الدين العام عبر حزمة من الإصلاحات الضريبية التي تستهدف بشكل أساسي توسيع القاعدة الضريبية وزيادة كفاءة النظام الضريبي، وترشيد الإنفاق وتطبيق عدد من الإصلاحات الخاصة بإدارة

وتحترم جوارها، وتدافع ولا تعتدي، وتقبل وتحترم الآخر، وتؤمن بأن الاختلاف وسيلة للتعارف وإثراء للحضارة الإنسانية.

وفي الكلمة ذاتها حدد الرئيس المصري الفلسفة الكلية للاقتصاد المصري بأنه يقوم على رؤية واضحة وتوجه حر يدعم اقتصاد السوق الذي يؤمن بدور القطاع الخاص في سياق بيئة اقتصادية مستقرة. ولذلك تم وضع استراتيجية للتنمية المستدامة بعيدة المدى حتى عام ٢٠٣٠ تهدف إلى بناء مجتمع حديث وديمقراطي، وعماده الإنتاج والانفتاح على العالم، وتقوم على ثلاثة محاور على النحو الآتي:

**المحور الأول:** استعادة استقرار الاقتصاد الكلي للدولة، ويشتمل هذا المحور على صياغة السياسات التي تكفل استعادة التوازن المالي من خلال خفض عجز الموازنة العامة، وترسيخ مبادئ العدالة الضريبية بين كل فئات المجتمع، وتبني سياسة نقدية تسعى إلى الحفاظ على الاستقرار العام في مستوى الأسعار بالتوازي مع زيادة معدل النمو، والسيطرة على التضخم وخفض معدلاته نتيجة لتنفيذ المرحلة الأولى من إصلاح الدعم في قطاع الطاقة.

**المحور الثاني:** تحسين بيئة الاستثمار والعمل على جذب الاستثمارات، من خلال تنفيذ حزمة من الإصلاحات التشريعية والمؤسسية المهمة، واتخاذ خطوات رائدة لمعالجة العقبات التي تعوق القطاع الخاص والمستثمرين الأجانب، وتبني سياسات واضحة تضمن تكافؤ الفرص في إطار من الشفافية وسيادة القانون، وقد شمل ذلك صياغة قانون الاستثمار الموحد وتفعيل

أداء البيروقراطية الحكومية، وكذلك شرح فرص الاستثمار المتاحة في مجالات الطاقة التقليدية والمتجددة وبناء العقارات والطرق والموانئ، والبنية الأساسية في الاتصالات، وبناء المدن والتجمعات السكنية الكبرى، وشرح مفصل للمشروعات القومية الكبرى كمشروع قناة السويس الجديدة وما يرتبط بها من صناعات كثيفة العمالة وتجمعات سكنية ومحاور طرق، وكذلك مشروع المثلث الذهبي في جنوب مصر والذي يتيح فرصاً هائلة للصناعات التعدينية، ومصانع الطاقة المتجددة لاسيما طاقة الرياح والطاقة الشمسية.

## رؤية الرئيس السيسي

وفي الكلمة الافتتاحية للمؤتمر، حدد الرئيس عبد الفتاح السيسي الهدف العام للمؤتمر في تعبيرين متداخلين وهما المشاركة وتحقيق العدالة الاجتماعية، مشيراً إلى أن ترجمة المشاركة في الاستثمارات تعني تحقق المنافع المتبادلة لكل الأطراف، والتي تؤدي إلى تحقيق النمو والتقدم الاقتصادي، كما أنها تسهم في تحقيق العدالة الاجتماعية وتقليل التفاوت بين شرائح المجتمع، من خلال ما توفره من فرص العمل وتشغيل الشباب، خاصة وأن المجتمع المصري هو مجتمع شاب يتعين استغلال طاقاته الفكرية والإبداعية لصالح التقدم واستقرار الوطن، وبما يحقق في النهاية التنمية الشاملة التي تنشدها مصر، ساعية بذلك إلى تقديم نموذج للحضارة العربية والإسلامية بقيمها السمحة الحقيقية، وكدولة تنبذ العنف والإرهاب والتطرف، وتعزز الاستقرار والأمن الإقليمي،

في مجال الاستثمار، الأمر الذي دفع وكالات التصنيف الائتماني مثل فيتش وموديز إلى رفع مستوى التقييم الاقتصادي المصري، كما صنفت مورجان ستانلي الدولية البورصة المصرية باعتبارها الأفضل أداءً خلال العام الماضي. كما تم التشديد على أن الدعم المقدم من بلدانهم هو دعم للتنمية المستدامة التي ستعود فوائدها على مصر وشقيقاتها العربيات. وشملت كلماتهم الإعلان عن تقديم دعم اقتصادي بـ ١٢ مليار دولار، منها أربعة مليارات دولار في صورة ودائع في البنك المركزي المصري لدعم الاحتياطي النقدي، وباقي المبالغ في صورة مشروعات واستثمارات ومنح في مجال الإمدادات البترولية.

وقد ألقى عدد آخر من المشاركين كلمات جمعت ما بين السياسة والاقتصاد، منهم الرئيس السوداني ورئيس مالي ورئيس وزراء إثيوبيا ورئيس وزراء إيطاليا ووزير الخارجية الأمريكي، ووزير التجارة الإسباني، وممثل عن البنك الدولي وممثل عن الاتحاد الأوروبي وتضمنت هذه الكلمات عدداً من المحاور المشتركة:

#### الأول: دعم الاقتصاد المصري ضرورة

وهدف، ضرورة لأن لا بديل سوى الإصلاح الشامل مهما كان صعباً في خطواته الأولى وتلك مهمة المصريين حكومة وشعباً، والتي عليها أن تستكمل المزيد من الإصلاحات المطلوبة حتى تصل عوائد التنمية لكل الفئات دون استثناء، وهو هدف لأنه المسار الصحيح تأخر كثيراً ولم يعد هناك عذر لمزيد من التأخير خاصة بعد التغيرات الكبرى التي مرت بها مصر في السنوات

نظام الشباك الواحد وتطوير منظومة خدمات الاستثمار للتيسير على المستثمرين وتوفير مناخ جاذب للاستثمارات العربية والأجنبية، فضلاً عن تعديل قوانين المنافسة ومكافحة الاحتكار لخلق سوق أكثر تنافسية، وبما يسهم في تحقيق التنمية الشاملة تنفيذاً لخطة زيادة معدل النمو إلى ما يزيد على ٦٪ على الأقل خلال السنوات الخمس القادمة بالتوازي مع خفض نسبة البطالة إلى ١٠٪.

#### المحور الثالث: المشروعات القومية

والخطط القطاعية الطموحة في مختلف المجالات، والتي من شأنها تحقيق التنمية وخلق فرص العمل، وفي الوقت نفسه توفير فرص واعدة للمستثمرين. ويضاف إلى ذلك خطة التقسيم الإداري الجديد للمحافظات والتي راعت البعد التنموي والاقتصادي إلى أبعد مدى، من خلال خلق ظهير صحراوي للمحافظات القائمة يوفر مجالا لاستيعاب النمو السكاني ويرتبط بتنمية زراعية وصناعية وعمرانية شاملة. مع الأخذ في الاعتبار أن يتم تنفيذ هذه الخطط في ضوء الأبعاد الاجتماعية التي تراعي محدودية الدخل، أما على المدى البعيد، فيجري التركيز على تنمية رأس المال البشري.

#### الدعم العربي والمساندة الدولية

وفي الجلسة الافتتاحية ذاتها، جاءت كلمات رؤساء الوفود معبرة عن مساندة واسعة للتطورات الاقتصادية الجارية في مصر، وتضمنت كلمات كل من أمير الكويت وولي العهد السعودي ونائب رئيس دولة الامارات العربية إشادة بما أقدمت عليه الحكومة المصرية من إصلاحات تشريعية

## رؤية مصرية أكثر تفصيلاً

وفي اليوم الثاني من المؤتمر، قدم رئيس الوزراء المصري إبراهيم محلب رؤية تفصيلية للتطورات الاقتصادية مزجت بين الخطوات التي تم اتخاذها في الأشهر السابقة عن المؤتمر، والأسس التي تم اعتمادها في تخطيط المشروعات الاقتصادية الكبرى، وفي الحد من أي تأثيرات سلبية على الفئات محدودة الدخل، والإجراءات التي تعتمزم الحكومة المصرية اتخاذها في المرحلة المقبلة لتحقيق المزيد من التسهيلات للمستثمرين وزيادة الثقة في الطاقات المتوافرة لدى مصر، والتشديد على أن اتساع حجم السوق المصري بعدد سكان يصل إلى ٩٠ مليون نسمة يجعلها أكبر اقتصاد في المنطقة من حيث حجم الطلب الداخلي، كما أن تكوينها الديموغرافي - حيث إن أكثر من ٦٠٪ من سكانها من الشباب - يوفر لها قوة بشرية هائلة وأيدي عاملة لديها من القدرات العلمية والمعرفية الابتكارية ما يؤهلها لتحقيق طفرات اقتصادية هائلة.

وتفصيلاً لما سبق ذكره رئيس الوزراء المصري عشر نقاط:

١ - العمل على تحقيق الاستقرار السياسي وهو ما يتبين من التزام مصر الذي لا يتزعزع بخارطة الطريق السياسية (الاستفتاء على الدستور، والانتخابات الرئاسية، والبرلمانية قريباً).

٢ - مصر تتحرك في اتجاه إعطاء مساحة كبيرة للقطاع الخاص كي يكون له الدور الرئيسي في دفع عجلة الإنتاج وفقاً للمعايير العالمية من حيث التنافسية والجودة

الأربع الأخيرة. وفي المقابل فإنه لا بديل عن الوقوف مع مصر ومساندتها في تحقيق أهدافها المشروعة من أجل أن تبقى بلداً متماسكاً كما صاغ لها القدر دوراً ومكانة ونموذجاً وريادة.

**الثاني:** مساندة مصر اقتصادياً وتنموياً في هذه المرحلة المضطربة في الإقليم ككل هي مساندة ودعم للاستقرار الإقليمي ككل، فحجم المصالح المشتركة كبير وأمامه فرص عظيمة ليصبح أكبر وأكبر، من خلال المساهمة الجادة في المشروعات التنموية الكبرى والفرص الواعدة التي تضمنتها الخطط المصرية.

**الثالث:** إن مصر وهي تخوض حرباً ضد الإرهاب، أكدت قدرتها على الصمود أمام حرب شرسة أتت من مصادر متعددة، وبينما تفعل ذلك من أجل حماية نفسها فإنها أيضاً تخوض تلك الحرب بالنيابة عن العالم بأسره، والذي بات مُطالباً بأن يقف مع المصريين بصدق وشجاعة، وأن يرفع الغطاء عن القتلة والمخربين الذين لا عذر لهم في القتل والتخريب والذبح.

**الرابع:** إن العالم يقدر ما تفعله مصر ويثق في قيادتها وفي حكومتها وفي شعبها، ويرغب في مشاركتها في تحركها نحو المستقبل الواعد، وفي أن يرد بعضاً من الجميل لما قامت به مصر في مراحل سابقة من عطاء وتضحيات من أجل الحرية والتنمية والاستقلال للعديد من البلدان العربية والأفريقية.

٧ - البدء في تنفيذ نظام العنونة المكانية والذي يهدف إلى تحديد كود مكاني لكل متر مربع من أرض مصر، وتحديد كود موحد لكل مبنى أو منشأة أو طريق، بحيث يصبح هذا الكود الموحد حَجَر الزاوية في ربط وتكامل قواعد البيانات القومية.

٨ - اعتماد استراتيجية دفع الاستثمار عبر تنفيذ المشروعات العملاقة، بدءاً بمشروع قناة السويس الجديدة، ومشروع المثلث الذهبي لتكوين منطقة صناعية واقتصادية في جنوب مصر، ومشروع تنمية الساحل الشمالي الغربي، وخلق مجتمع عمراني وزراعي وسياحي جديد، مشروع شرق العوينات، ومشروع المركز اللوجيستي العالمي للحبوب بدمياط ، والعاصمة الجديدة وغيرها.

٩ - تنمية رأس المال البشري، لاسيما بين الشباب، من خلال مشروع «التدريب من أجل التشغيل»، والذي سيتيح توفير الأيدي العاملة الماهرة التي تتلاءم مع المتطلبات المتغيرة لسوق العمل.

١٠ - تدشين برنامجين لمساندة الأسر الأكثر احتياجاً التي لديها أطفال، والمُسِنَّين وأصحاب حالات الإعاقة أو العَجْز. وتعزيز شبكة ضمان اجتماعي جوهرها حماية الفئات الأضعف والمهمشة والمرأة المُعيلة وذوي الاحتياجات الخاصة.

## نتائج أولية للمؤتمر

يعتبر المؤتمر ناجحاً بمقاييس الأهداف التي عقد من أجلها، ونشير في ذلك إلى:

والتنوع، وكذا توفير البيئة الملائمة لنمو اقتصادي يعتمد على الابتكار والمعرفة.

٣ - العمل على خلق مُناخ استثماري متميز، يتيح الدخول والخروج للسوق المصري بحرية وأمان، بتبني سياسات وإجراءات اقتصادية لمعالجة التشوهات المزمنة والهيكلية والتي طالما عانى منها الاقتصاد المصري.

٤ - توفير عمالة مدربة ومؤهلة للمساهمة في بناء اقتصاد وطني حديث، ولتحقيق ذلك تم إنشاء وزارة مستقلة للتعليم الفني والتدريب المهني بحيث يصبح التعليم الفني والتدريب المهني مشروعاً قومياً تحتضنه الدولة ويرعاه مجتمع الأعمال والصناعة.

٥ - إجراء الإصلاحات التشريعية والإدارية اللازمة، وهو ما تطلب تشكيل اللجنة العليا للإصلاح التشريعي، واللجنة العليا للإصلاح الإداري. نستهدف فيه تحقيق التوازن بين الانضباط المالي، والنمو الشامل من ناحية، والعدالة الاجتماعية من ناحية أخرى

٦ - قيام الحكومة بالمشاركة مع مجتمع الأعمال والأطراف ذات الصلة بوضع برنامج متكامل لتحديد أهم التشريعات الاقتصادية التي يجب مراجعتها وتعديلها، أو تحديثها، أو إصدار تشريعات جديدة بدلاً منها، بما يذلل العقبات التي تؤثر سلباً في مُناخ الاستثمار، ومن ثَمَّ في المنظومة الاقتصادية ككل. ومن أهم هذه الإصلاحات إصدار قانون الاستثمار المُوحد الذي يُيسر إجراءات منح التراخيص وتخصيص الأراضي، ويعزز آلية فض منازعات الاستثمار.

- أن المؤتمر شكل مناسبة هامة وعالمية للحكومة المصرية لشرح الخطط الإصلاحية الطموحة التي تبنتها في المرحلة الماضية.

- تأكيد ثبات الوضع السياسي والأمني، وتجاوز البلاد مرحلة الخطر في مواجهة الجماعات الإرهابية.

- الحضور والمشاركة الكبيرة في المؤتمر الاقتصادي عربياً ودولياً يعكسان مدى إيمان العالم بأسره بأن مصر وشعبها يمثلون قيمة حضارية كبرى، ليس فقط بالمعنى التاريخي، وإنما أيضاً من أجل الحاضر والمستقبل معاً.

- الحصول على دعم سياسي ومعنوي واقتصادي فاق التوقعات الحكومية، وكانت الكلمات التي قالها قادة ورؤساء وملوك ورؤساء وزارات وممثلون لرؤساء وملوك معبرة خير تعبير عن العلاقة التكاملية بين مصر والعالم بأسره. ولم تكن مجرد كلمات ترحيب ومجاملة. والعديد منها كان مشحوناً بعاطفة صادقة تجاه مصر والمصريين، ومليئة بالفخر والسعادة والثقة بأن مصر تستعيد دورها وجاذبيتها السياسية التي تأثرت في السنوات القليلة الماضية.

- استعادة الثقة في الاقتصاد المصري بعد عدة سنوات عجاف باعتبار أن مقوماته الواقعية مقومات صلبة بحاجة إلى تنشيط وترشيد وبيئة تشريعية محفزة على العمل وجذب الاستثمارات.

- تعزيز الاحتياطي النقدي لدى البنك المركزي والذي حصل على ودائع بقيمة أربعة مليارات دولار، وبما يعزز الثقة في الأداء الاقتصادي ككل.

- شكل المؤتمر منصة للإعلان عن العديد من الاتفاقيات مع حكومات أو شركات عالمية، وصل حجم استثماراتها إلى ٣٣ مليار دولار، وخاصة في مجالات الطاقة وبناء محطات كهربائية والتنقيب عن الغاز والبتترول، ومصانع للقطارات الكهربائية وخطوط سكك حديدية مكهربة ومشروعات سكنية كبرى. كما أعلن أيضاً عن العديد من مذكرات التفاهم والتي وصل حجم استثماراتها المتوقعة إلى ٦٠ مليار دولار، وهي مذكرات تفاهم بحاجة إلى أن تستكمل خطواتها الفعلية مثل دراسات الجدوى وتحديد مصادر التمويل والمدى الزمني للتنفيذ، ومن أهم مذكرات التفاهم هذه ما يتعلق ببناء مدينة جديدة وعصرية تكون بمثابة مركز إداري للعاصمة على مساحة تقدر بـ ١٥٠٠ ألف فدان، وتبلغ قيمة استثماراتها المتوقعة ٤٥ مليار دولار، ويتوقع أن تنتهي المرحلة الأولى منها في غضون خمس سنوات، وهي تستوعب ما يقرب من ٣ ملايين نسمة مع استكمال مراحلها الثلاث.

هذه النتائج الأولية بحاجة إلى جهد كبير لكي تتحول إلى حقائق ملموسة على الأرض، وهنا يتشكل تحدٍ كبير أمام الدولة المصرية بكل مؤسساتها □